سادساً- الصراع الدولى وأوباما والدبلوماسية المصرية

حساب أولى للمائة يوم الأولى

١- فى نهاية السنة الأولى لإدارة أوباما يكون من المفيد قياس ما هو نمط الصراع الدولى فى نهاية عام ٢٠٠٩ وبدايات ٢٠١٠، ومن هذا القياس يمكن استنتاج هل تتقدم إدارة أوباما فعلاً على جبهة السلام الدولى أم لا، وهو ما تعهد به أوباما عند انتخابة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، اعتمادًا على ما لدى القوة الأمريكية من قدرة كلية على الدفع من أجل السلام العالمى.

وبالتالى يمكن حساب ما المخاطر التى تحيط بمصر، من ناحية، وهل الدبلوماسية المصرية تقوم بدورها فى دفع إدارة أوباما للسلام اعتمادا على ما لها من علاقات متبادلة متعددة معها ام لا، من ناحية أخرى؟ فى عبارة أخرى، فى حالة ضعف نزوع إدارة أوباما للسلام العالمى، ماذا تفعل مصر لتتجنب آثار فشل أوباما فى اقامة السلام العالمى والإقليمى؟ لكى نتعامل مع هذا السؤال المنهجى المتعدد المستويات.. بشكل علمى، يجب أولاً أن نحدد ما معالم الصراع الدولى الان، ثم نتعامل تحليلا مع ما هى المنهجية الديلوماسية المصرية المتبعة فى التفاعل مع هذه المعالم؛ من أجل إقامة السلام العادل الدولى والإقليمى، ونشر العدالة الدولية كما يتعهد بذلك الرئيس مبارك فى خطبه العامة واستراتيجيته لتنمية الأمن القومى المصرى؛ سعيًا من أجل الكشف عن نقاط القوة والضعف فى هذه المنهجية الدبلوماسية. دعنى أحدد أولاً منهجية الكشف عن نمط الصراع الدولى فى نهاية ٢٠٠٩ وبدايات ٢٠١٠. نستخدم مؤشرًا مركبًا من عدة مؤشرات فرعية: من ناحية أولى، نسأل عن مدى التكامل فى اتجاهات الدولة من الناحية المؤسسية ناحية الديمقراطية، ومن ناحية ثانية، نسأل عن مدى اندماج الدولة فى الاقتصاد العالمى، أو بعبارة أخرى، مدى الانفتاح الاقتصادى للاستثمار العالمى، ومن ناحية ثالثة، نسأل عن مدى انتشار العدالة المدنية بين كافة المواطنين بصرف النظر عن الخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، ومن ناحية رابعة نسأل عن مدى العنف والعسكرة فى توجهات الراى العام اتجاة الدول الأخرى، ومن ناحية خامسة، نسأل عن مدى تورط الدولة صراع إقليمى فعلى. هذه النواح الخمسة من الناحية المنهجية ليست متغيرات مستقلة فى مواجهة بعضها البعض فنتحسب لما بينها من ارتباطات من أجل سلامة التحليل الإحصائى، ولكنها عناصر عدة من مؤشر عام لقياس التوجه ناحية الصراع والسلام العالميين. وباستخدام هذا المؤشر المركب، يمكن القول بأن الصراع الدولى فى نهاية ٢٠٠٩ وبدايات ٢٠١٠، وربما يستمر لآخر عام ٢٠١٠ يتسم بالاتجاهات التالية: اولا، عدم الاتساق بين اتجاهات الصراع الدولى؛ بمعنى أنه يمكن أن نجد عديدًا من الدول تظهر، وتتعاظم فيها الاتجاهات ناحية الاندماج فى النظام الدولى العالمى، وبصفة خاصة الجوانب الاستثمارية منها، فى الوقت الذى نجد بها تعاظمًا فى

عدم العدالة المدنية بين المواطنين فى الدولة. أيضًا يظهر عدم الاتساق فى تعاظم التوجة ناحية تكامل اتجاهات الدولة ناحية الديمقراطية من الناحية المؤسسية، فى الوقت الذى نجد فيه انتشار اتجاهات العنف والعسكرة تجاة الدول الأخرى، ثانيًا، عدم التكامل فى اتجاهات فى الصراع الدولى، حيث نجد بوضوح أن الدولة الواحدة يمكن أن تعتمد سياستين عامتين متناقضتين فى ذات مجال عنصر المؤشر الواحد، فنجد فى بعض الدول سياسات لتعظيم حقوق المراة من الناحية المدنية، فى الوقت ذاته الذى نلاحظ فية سياسات تتجاهل الحقوق المدنية لجماعات اجتماعية أخرى، أو سياسات تدعو لنشر مفاهيم السلام العالمى، فى الوقت الذى ينتشر فية النزوع الثقافى ناحية عدم التسامح المجتمعى، ثالثا، عدم التتابع فى اتجاهات الصراع الدولى، حيث نجد بوضوح أن الدولة الواحدة لا يستمر فها اتباع السياسة العامة نفسها فى ذات مجال عنصر المؤشر الواحد، إلا على مدى زمنى قصير.

٢- فى إطار فهمنا لديناميكيات الصراع الدولى فى نهاية ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠ نؤكد أن الصراع الدولى أمسى يتميز بوجود ارتباط وثيق بين متغيرات الداخل ومتغيرات الخارج، بحيث صارت كل مجموعة من المتغيرات لا يمكن لها أو أن يفهم أثرها وفاعليتها إلا فى ضوء المجموعة الأخرى من المتغيرات. هذا الارتباط الوثيق يتسم بعدم اتساق وعدم تكامل وعدم تتابع بين: إما المؤشرات المعبرة عن كلا المجموعتين من المتغيرات، إو المؤشرات المعبرة عن كل مجموعة من المتغيرات كما اوضحنا الأسبوع الماضى. وربما لهذا يتسم الصراع الدولى بقدر غير محدود من الفوضى الدولية، والتى يقصد بها سريان عدم القدرة على التوقع، بمجرد معرفة اتجاهات الوقائع والاحداث الدولية؛ الأمر الذى نرجعه فى جانب منه إلى تعمق غير مسبوق فى الحياة الدولية لعمليه العولمة الدولية بشكل يسبق ما حدث فى الماضى، وخاصة فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى بحوالى خمسين عامًا. وفى جانب آخر، تزايد عدم فاعلية الهياكل والمؤسسات الدولية الموروثة من نظام الحرب الباردة الدولى، والتى امتدت من ١٩٤٧ حتى ١٩٨٩. بالإضافة إلى إخفاق تحدثنا عنة تحليليًا مرارًا والخاص بفشل الولايات المتحدة الأمريكية فى الإمساك بلحظة الواحدية القطبية، والتى استمرت أقل من ٢٠ عامًا من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٨، وبالتالى تطور النظام الدولى الآن إلى قطبية تتسم بقدر بغير محدود من السيولة لبعض الموضوعات الهامة والحساسة للأمن الدولى. القطبية الان يمكن تعريفها بأنها غير مستوية الاطراف، ولا قادرة على الحسم العسكرى فى كل الأوقات، ولا على السيطرة على تطور الصراعات الدولية فى كافة الأحوال. هذا الفهم الجديد لمفهوم القطبية باعتبارها تعبر عن عملية تفتت عولمى له مظاهر جيو ستراتيجية عالمية، يتسق مع فهمنا فى المقال السابق عن النمط الجديد للصراع الدولى. هنا نعترف بأهمية إدراك كوندليزا رايس، وسرعة حركتها كوزيرة خارجية ذات مستوى رفيع، والتى ربما ساعدها على ذلك كونها أستاذة علوم علاقات دولية وممارسة لفنيات صناعة السياسات الدولية فى إطار الأمن القومى، فى الوقت ذاته، فإدراكها وعملها على إعادة هيكلة التفتيت العالمى للمظاهر الجيواستراتيجة لظاهرة القطبية

الدولية هو لازال يعمل بكفاءة لصالح إدارة أوباما. وسمات القطبية الجديدة هى التالى: أولا، عدم الاستواء، بمعنى أننا صرنا نرى فى كل قطب دولى مصدرًا لضعف بنائى ملحوظ فى هيكل تفاعل الدولة مع المجتمع، بل إن عناصر القوة فى هذا القطب صارت غير قارة على تعويض عناصر الضعف بأى شكل مؤثر، ثانيًا، عدم الحسم العسكرى، بمعنى انتهاء فكرة ومنطق الحرب المحدودة الذى ميز فترة الحرب الباردة؛ لأن هذا المنطق كان يفترض القدرة على الحسم العسكرى فى إطار زمنى ومكانى معينين للدول الكبرى دوليًا وإقليميًا، لهذا انتشرت الحروب الإقليمية باعتبارها آلية لفرض الهيمنة الدولية والإقليمية ولتغيير الموازين الجيوبلوتكية، أما الآن، فيمكن القول بأن التفكير والتخطيط العسكريين الدوليين فى نهاية ٢٠٠٩ يفهمان بشدة أن البدء بالحرب أو إنهاءها يمثلان معضلة تخطيطية وتكتيكية ولوجيستية كبرى ومعقدة من حيث عدم القدرة على السيطرة على كل العناصر الداخلة فى الحرب، ثالثًا، كان عدم السيطرة على تطور الصراع الدولى، واحدًا من سمات الدولة التى تحتل مكانة القطب الدولى خلال الحرب الباردة، تظهر فى القدرة على السيطرة على تطور الصراع الدولى من خلال أدوات المنظمات الدولية أو المخابرات والمعلومات أو الإمداد بالتكنولوجيا الحديثة أو بناء آلية التحالف أو التفاوض الإقليمى. فى مرحلة القطبية الواحدية كانت سياسات الهيمنة والإخضاع الدوليين آلية مشهورة، أما الآن فى نهاية ٢٠٠٩، فالدول الأقطاب فى النظام الدولى ليست قادرة على تطوير الصراع، أو حتى السيطرة عليه عند تطوره. هذه السمات الثلاثة لنظام القطبية الدولية فى ضوء التحولات البنائية فى مفهوم الصراع الدولى، تقودنا إلى السؤال الكبير ماذا يفعل أوباما؛ وماذا تفعل مصر والدبلوماسية المصرية فى سياق ذلك؟ وفى مواجهته؟

٣- لا يكون تجاوزًا منطقيًا إذا قدمنا دراسة الحالة قبل التأصيل النظرى، فنحن حللنا نمط الصراع الدولى الحالى، والوضع الحالة لتفاعل القطبية الدولية والتصور الأمريكى لإدارة أوباما، ولأن لابد لنا منطقيا أن نبدأ فى الحديث حول النظام الإقليمى العربى والشرق الأوسطى ومدى قيامه بعكس التفتيت العالمى للمظاهر الجيواستراتيجية لظاهرة القطبية الدولية على الإقليم. ولكننا سنتعامل مع مسأله مباراة كرة القدم بين مصر والجزائر كمقدمة وكحاله للإقليم العربى والشرق أوسطى فى مدى توضيحه لحاله التفتت العالمى للمظاهر الجيواستراتيجية الدولية. ونحن هنا لنا عدة ملاحظات: أولاً، أن الشحن الإعلامى ليس بظاهره جديدة على كرة القدم، بل إن الشحن الإعلامى فى بعض الأحيان يقود إلى التوتر الدولى، وليس بجديد الحالات المتعدده فى القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية وبين بعض الدول الأوربية التى عانت من تطور مباراة كرة القدم إلى إعتبارها موضوعًا من موضوعات الصراع الدولى، ثانيًا، وليس بجديد على التعامل العربى من خلال التنابذ بالألقاب أو الهجوم الإعلامى والشعبى الهابط، ثالثًا، رأينا كل خلال الحرب الباردة أو خلال المرحلة للقطبية الواحدية ١٩٩٠ -٢٠٠٨. بالنسبة لمرحلة القطبية الواحدية، تم تفسير ذلك إما أن هذا يرجع إلى المؤامرة الغربية لإحداث فرقة الإخوة الإقليميين أو أن توترًا إقليميًا دائمًا كان ذا عوائد قليلة القيمة على أمن وسلامة الدولتين، رابعًا، الجديد هذه المرة يتمثل فى أربع ظواهر:

١- فشل جامعة الدول العربية فى تطبيق ميثاق الشرف العربى بالنسبة للفضائيات..

٢- فشل منظمة الفيفا الدولية فى السيطرة على تصاعد التوتر بين الدولتين..

٣- فشل وزارة الخارجية فى الدولتين فى سرعه وئد الازمة..

٤- ظهور أطراف ربما غير رئيسية لها القدرة والمصلحة على تمديد الأزمة وزيادة لهيبها..

٥- هذه الأزمة لها أطراف عدة سواء دولية مباشرة أو غير مباشرة وأطراف إقليمية مباشرة أو فرعية، بالإضافة إلى أطراف محلية عدة فى كل من مصر والجزائر والسودان..

٦- بالنسبة لمصر فتم التدمير العلنى تحت حماية السلطات العسكرية الجزائرية لبعض رموز المصالح التجارية المصرية فى الجزائر؛ الأمر الذى يوحى للمراقب بأنها رسالة ما، هذا بينما حرصت مصر على الحماية الفعالة للمصالح الجزئرية من سفارة وشركة طيران ومكاتب تمثيل تجارى وشركات..

٧- هناك دور سودانى غير واضح أو غير معلن، ولكن مكتمل الأركان فى التقاعس عن حماية الأمن العام للمباراة رغم أن المباراة كانت فى الخرطوم العاصمة وتحت الإشراف الدولى للفيفا، ووفق المصادر السودانيه كانت تحت حماية ٨٠ عسكرى سودانى من مختلف مؤسسات الامن السودانى..

٨- الجزائر والسودان دولتان سلطويتان أظهرتا قدرة عالية على ضبط الاضطراب العام فى بلدهما، والسؤال الآن هذه روح شريره ضد مصر؟

٩- أعتقد أن المسأله أعمق من ذلك، حيث إن هناك محاولة جزائرية سودانية فى وقف تنامى النفوذ المصرى فى كل من السودان والجزائر، بل هناك دول غربية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وإسرائيل، على الأقل، لا يريدون نفوذا مصريا فى هاتين الدولتين؛ هذا لأن مصر نجحت أخيرًا أن تصبح ليس فقط مصدرة للأيدى العاملة، ولكن أيضًا مصدرة لرأس المال بغرض الاستثمار بأشكاله المختلفة. فمصر هى المستثمر الأجنبى الأول فى الجزائر، ولها أيضًا استثمارات واسعة فى السودان، وتستعد لتسيير خطوط طيران مباشره لكافة النقاط المهمة فى حوض وادى النيل.

١٠- تغيرت مصر من مصر الثورية إلى مصر التجارية القادرة من خلال آلياتها المختلفة على الاختراق التجارى الاقليمى والعالمى.

١١- ما ينقص مصر هو صياغة منهج دبلوماسى تجارى جديد، حيث إن مصر دائمًا عرفت بمنهج دبلوماسى قانونى واخر دبلوماسى للقضايا السياسية والاستراتيجية، هذا بصرف النظر عن مدى نجاحهما فى كل حالة. الان لابد لها أن تطور منهجًا دبلوماسيًّا تجاريًّا صناعيًّا خارجيًّا لتوظيف ظواهر الاعتماد المتبادل فى الاستثمار بمختلف اشكاله. هذا مدخل لتحليل الصراع الإقليمى الجديد فى المنطقة.